

## إشكآلفآف أآغفر السفسف وأولوفآف المرآلة

2017-03-29 عف حسفن عفب

فسكل أآغفر السفسف ركنا مهممآ من أسس أآغفر المرآمف؁ فالارآبآف بفن السفسفة والمرآمف فكآف فكون ذآ آأفر مرآآل بفن الرآبفن؁ فلا أغيرآ سفسفآ من ءون أن آءآ قفزآف مهممة عفى مسآوف أطور المرآمف؁ وفف آآل آءآ هذآ أغير فآنه سوف فنعكس بصورة وآضآ عفى أآفور السفسف آفسآ؁ ولكن عفنآ كمسآبلفن وفآعلفن من آبل أآغفر؁ وآعنف بذك النآب المرآمفة وقفآآفآ؁ عفنآ أن نآوقع إشكآلفآف وآزمآف آآركهآ آآآآف الانتقال من وضع آلى آفر.

وآول الوقآع آف آءآ في العرق؁ لآبء أن نستطلع الأمر بآآن وروفة؁ آصوصآ فف مرآل أآغفر السفسف من مركزف فرءف آلى ءفمقراطف آعءءف؁ آفآ ننعكس بور لآزمآف عءفة بعضهآ سهل وبعضهآ معقء وصعب؁ آظهر آلك الآزمآف بفن آفن وآفر؁ إذ آشوب آآربآه السفسفة؁ وآمآء آلى مآ هو آبعء من السفسفة؁ فآآوزع فف مرآآآف آفرى كآلاقتصآ وآآعلفم وآصآه وسوآهآ؁ هذه البور نآم عن آلل فف ءفمقراطفة المنقوصة فف العرق وآرق آآبفقهآ؁ وبهذآ آوكء الوقآع السفسفة عءم وآوء ءفمقراطفة كآملة فف العرق عفى الرعم من آآكفآآف النآب السفسفة عفى آمآع العرقفن بآآوء آءفة آآآلف عن آقبة مآ قبل 2003 ولكن آمة ءلاآل آءآض مآل هذه الآكفآآف القاطعة؁ آفآ لافزآل المسآر السفسف مهءءآ بعوءة النظام المرآزف؁ إءآ مآ بقفآ النآب المرآمفة آآفة عمآ فعآور ءفمقراطفة العرق من نواقص؁ آصوصآ مع ظهور ءعوات ذآآ نهآ فرءف مرآزف؁ فآلقهآ هذآ الفررق السفسف أو ذلك الرآب؁ بآآة انسآم الآغلبفة السفسفة للآرف الرآهن.

ولكن مآل هذه ءعوات لم آآف من نظرة آآقبة؁ ولا آقف وراءهآ آهءآف بعفة عن الاستآوآء وحب السلطة وآمآفآآهآ؁ لذك آبقى فر ذآآ آءوف؁ ولا فآآنن بهآ العرقفن آمام الآقآنآع؁ بسبب الآآوف من الفرءفة فف ظل ءفمقراطفة لا آزال قآصره؁ أو أنها عرآء بآسب وصف البعض؁ وآآمآ أن هنآلك أسباب آقف وراء هذآ الآءآف الناقص للءفمقراطفة فف العرق؁ منها عفى سببل المآل قآنون الآنآآب الءف آسهم بنوءه وآلفآه فف آصعء أشآص آلى مرآلس النوب لا فمآلون الشعب بصورة فعلفة؁ كمآ آآبآ آآربة السنوف المآضفة آف آآوزآ العقء من السنوف.

## أصوات الناخبين المهدورة

وقد تكون صحيحة تلك الاتهامات بحق قانون الأحزاب المعتمد، حيث يصل أشخاص الى قبة البرلمان او مجالس المحافظات من دون أن يحصلوا على أصوات انتخابية كافية، لذلك فهؤلاء لا يمكن أن يمثلوا الشعب لأنه لم ينتخبهم أصلاً، ولم يكلفهم أو يؤهلهم للقيام بهذا الدور، إنما الذي أوصلهم الى هذا المنصب (نائب في البرلمان، أو عضو مجلس محافظة) هو قانون الانتخاب بنوده وفقراته التي تنطوي على ثغرات واضحة تسمح لمن لا يحوز على ثقة الشعب بتمثيله رغماً عنه، وهذه حالة لا تتسق مع النظام الديمقراطي، وتعد واحدة من أهم الإشكاليات التي تواجهها الديمقراطية العراقية الراهنة ومنهجها التعددي.

والدليل أن النتائج التي تتمخض عنها تلك الإشكاليات، تجعل منها أدوات ووسائل وأساليب النظم فردية ذات طابع مركزي، لا يراعي أصوات الناخبين ولا يهتم بأرائهم ولا يحترم خياراتهم، فكما نعرف أن النظم الدكتاتورية تتجاهل أصوات الناس بالقوة والقمع، أما في نظامنا الديمقراطي فيتم ذلك بالتحايل والتمرير والمراوغة من خلال قانون انتخابي ذي آلية فاشلة وضعت النخب والكتل السياسية التي تؤكد ديمقراطية العراق لكنها بالاسم فقط، أما عند التطبيق فإنها تغض الطرف عن نواقصها والثغرات التي تنخر في كيانها وبنائها، ما يجعل التشبث بالديمقراطية كشكل خارجي لا يجدي نفعاً، لأن الديمقراطية منهج حياة واضح ملموس ينعكس بصورة بيّنة على مجالات الحياة كافة.

وثمة أمراض رافقت المسيرة التي يطيب للعاملين أن يطلقوا عليها مصطلح الديمقراطية، لكن عند التطبيق قد نجد العكس، خصوصاً عندما نلمس محاولات بعض القادة السياسيين إعادة العجلة الى الوراء، ومن الأسباب التي تنتقص من ديمقراطيتنا أيضاً، الفئوية وعقد البروتوكولات السياسية بين النخب والكتل والأحزاب السياسية في محاولاتها للحصول على المناصب الحساسة والمكاسب الأخرى على حساب غيرها، وهو نهج لا يتسق قط مع المنهج الديمقراطي الذي يترقّع عن تحويل الديمقراطية الى حلبة صراع غير شريفة لا تحكمها رؤية وطنية ولا إنسانية، تضع مصلحة الشعب والوطن فوق كل اعتبار، ما يدعو الى مراجعة شاملة وصحيحة ومستقلة، لكل النواقص التي تجعل من الديمقراطية الراهنة أمام تساؤلات لا إجابة عنها، خصوصاً عندما يتطلب الأمر إجابات وافية عن

الإشكاليات التي ترافق العمل السياسي في المرحلة الراهنة.

## أولوية القضاء على الإرهاب

ومع أن المرحلة تستدعي تعاضد الجهود، وتقليل الخلافات، والوقوف صفا واحدا أمام الإرهاب، ومواصلة الجهود لتحرير الموصل والأماكن المغتصبة من زمر داعش، إلا أن ما يحدث هو اختلاق أزمات جديدة بين الكتل والأحزاب والشخصيات العاملة في الميدان السياسي، لذلك من الأسباب الأخرى وقد يكون من أهمها في إضعاف الديمقراطية وإعطائها طابع النقصان، هو غياب المعارضة المنتظمة والفاعلة، الأمر الذي يجعل من الديمقراطية قولا بلا معنى او بلا فعل قائم في ساحة العمل السياسي، لاسيما أننا في طور البناء المستمر لتجربة سياسية ينبغي أن تتخلص من ركام الماضي المؤسف وكل ما يتعلق بالفردية والدكتاتورية وأدواتها.

من هنا نحن بحاجة الى منهج ديمقراطي سليم، يمضي قُدماً بالعراق الى أمام، لذا فإن الديمقراطية المعافاة لا يمكن أن تستغني عن دور المعارضة، وجميع الحكومات التي تنتهج التحرر في ادارة شعوبها، لا يمكن أن تذوّب المعارضة او تلغي دورها بحجة حداثة التجربة او تحقيق التصالح بين الجميع او طبيعة الظرف العراقي وما الى ذلك من تبريرات لا ترقى الى أهمية تحقيق النهج الديمقراطي السليم الذي يستلزم حضور الدور المعارض بقوة لكي يصحح مسارات الحكومة التي قد تشط في هذا القرار او ذاك وقد تخطئ في هذا المجال او ذاك، وفي حالة غياب الدور المعارض فإن أهم ما يميز النظام الديمقراطي عن الدكتاتوري سينتفي وتغيب الحدود بين النظامين بغياب الدور المعارض للحكومة أو ضعفه أو صنعه بصيغة شكلية لا تؤدي الدور الصحيح للمعارضة الفاعلة.

في الخلاصة يحتاج العراق لكي يعبر المرحلة الحساسة بأمان الى مراجعة دقيقة للمراحل السياسية السابقة والمحصورة بين نيسان 2003 وحتى اللحظة الراهنة، فالمطلوب هو الشروع بالمراجعة الشاملة لتقييم التجربة على ان يشترك المعنيون في انجاز النتائج الواقعية لغرض الاستفادة من أخطاء المرحلة الماضية ومعالجة الإشكاليات والأزمات التي رافقت المسيرة الماضية من منظار عراقي يضع في حساباته بناء الدولة ومؤسساتها في ظل نظام ديمقراطي لا مركزي وتعددي قادر

على حماية حقوق جميع المواطنين بلا استثناء او تفرقة.